خلال اجتماعه الأسبوعي برئاسة المبارك في قصر بيان

مجلس الوزراء: حكم الدستورية يعكس إيمان الكويتيين بدولة القانون والمؤسسات

سمو الشيخ جابر المبارك مترئسا اجتماع مجلس الوزراء

الحمود والرشيدي ودشتي والحجرف خلال الاجتماع

■ الحكم التاريخي يجسد حقيقة ساطعة وانجازاً حضارياً بالاحتكام إلى المرجعيات

■ ترجمة التوجيهات السامية وتحقيق غاياتها بما يؤدي إلى تعزيز الوحدة الوطنية

■ تطوير مسيرتنا الديمقراطية والدفع بمسيرة الإنجاز والعمل والتنمية في البلاد

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي بعد ظهر أمس في قاعة مجلس الوزراء بقصر بيان برئاسة سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء.

وقال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون البلدية الشيخ محمد العبد الله عقب الاجتماع أن المجلس تدارس في مستهل اجتماعه مضامين كلمة سمو الأمير التي وجهها سموه للمواطنين مساء يوم أمس الأول في إعقاب صدور حكم المحكمة الدستورية بشأن الطعون الانتخابية المقدمة من بعض المواطنين والتي أشار فيها سموه إلى تأكيده السابق على قبول سموه عن طيب خاطر حكم المحكمة أيا كان انطلاقا من إيمانه بقضائنا النزيه والتزامه بمرجعياتنا الدستورية ودعا جميع المواطنين إلى احترام الحكم والامتثال له إجلالا وتقديرا لقضائنا الشامخ والتزاما بالدستور.

كما دعا سموه الى العمل على ترشيد وانضاج وتطوير ممارستنا الديمقراطية وذلك عن طريق الحوار والتشاور والتوافق الذي يقود دائما الى تحقيق الأهداف والغايات المأمولة كما أعرب سموه في هذه الكلمة عن قلقه إزاء ما برز مؤخرا على الساحة من مظاهر وممارسات مستنكرة في مجتمعنا تهدف إلى بث الطائفية والتعصب وافتعال أسباب الفتنة المدمرة.

كما أشاد سموه في كلمته إلى ضرورة التبصر فيما يجري حولنا من تطورات وما تنطوي عليه من مخاطر وشرور تستوجب الوعي والحكمة لتجنب إسقاطاتها وآثارها المدمرة مؤكدا سموه على أن أمن الوطن واجب مقدس لا تهاون فيه ولا تساهل وحماية الأمن مسؤولية الجميع وأمانة تقتضي الحكمة وتغليب المصلحة الوطنية العليا.

وقد أشاد مجلس الوزراء بمضامين الكلمة الأبوية التي وجهها صاحب السمو الأمير للمواطنين.

وقد عبر المجلس عن اعتزازه بما تضمنته هذه الكلمة الجامعة من معان وتوجيهات سامية منوها بما تفضل به سموه من أن هذا الحدث وبما انتهت إليه المحكمة الدستورية من حكم تاريخي يجسد حقيقة ساطعة وانجازا حضاريا تعكس إيمان الكويتيين بدولة القانون والمؤسسات والاحتكام إلى المرجعيات الحاكمة في كل ما قد يجري الاختلاف حوله من موضوعات مؤكدا انه لن يدخر وسعا في ترجمة هذه التوجيهات وتحقيق غاياتها الوطنية وبما يؤدي إلى تعزيز الوحدة الوطنية وتطوير مسيرتنا الديمقراطية ودفع مسيرة الإنجاز والتنمية في البلاد.

داعيا المولى عز وجل أن يمن على حضرة صاحب السمو الأمير بموفور الصحة والعمر المديد وأن يؤيد بعونه وتوفيقه مسيرة بلدنا العزيز نحو التقدم والرفعة والازدهار في ظل القيادة الحكيمة لسموه وسمو ولي عهده الأمين.

ثم أحاط سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك المجلس بنتائج الزيارة التي قام بها للجمهورية العراقية الشقيقة يوم الأربعاء الماضي والتي جاءت انطلاقا من حرص قيادتي البلدين على تقوية الروابط الأخوية والعلاقات المتميزة التي تربط البلدين الشقيقين وأوجه تطوير سبل التعاون في مختلف الميادين الاقتصادية والنقل والثقافة والتعليم العالي والدبلوماسية والبيئة حيث أثمرت عن توقيع مذكرة تفاهم بين معهد سعود الناصر الدبلوماسي الكويتي ومعهد الخارجية والتوقيع على برنامج تنفيذي في الشأن الثقافي والتوقيع على اتفاقية في مجال البيئة واتفاقية في مجال التعليم العالي والبحث العلمي واتفاقية في مجال خدمات النقل الجوي واتفاقية في مجال التعاون الاقتصادي والفني.

كما عبر سمو رئيس مجلس الوزراء عن عميق التقدير والامتنان لمظاهر الحفاوة الكريمة التي أحيط بها والوفد المرافق له في هذه الزيارة الأخوية موضحا تثمين المسؤولين في الحكومة العراقية للدور الايجابي الذي أبداه شعب وحكومة دولة الكويت لمساعدة العراق للخروج من أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بعد أن أوفى العراق بكافة التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وقد عبر مجلس الوزراء عن ارتياحه لنتائج وأصداء الزيارة التي قام بها سمو رئيس مجلس الوزراء والتي كانت محققة لتطلعات مشتركة نحو المزيد من التعاون ودعم أواصر العلاقات الثنائية المتميزة بين دولة الكويت والجمهورية العراقية الشقيقة بما يحقق المصالح المشتركة.

كما بحث المجلس الشؤون السياسية في ضوء التقارير المتعلقة بمجمل التطورات الراهنة في الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي.

وبهذا الصدد عبر المجلس عن تهنئته لفخامة الرئيس المنتخب لجمهورية إيران الإسلامية حسن روحاني والمجلس إذ يعبر عن خالص التهنئة للرئيس حسن روحاني بفوزه بثقة الشعب الإيراني ليعرب عن صادق أمله في أن تشهد العلاقات الثنائية المزيد من النمو والتطوير لتحقيق المصالح المشتركة بين البلدين الصديقين وأن يتعزز بإسهام جمهورية إيران الإسلامية بدور ايجابي في بناء مقومات السلام والاستقرار في المنطقة لتنعم جميع شعوبها بالمزيد من الأمن والسلام والازدهار والرخاء.

الأول أكد أن حكم «الدستورية» انتصار للقضاء.. والثانية أعلنت المقاطعة والتصعيد

«التحالف الوطني» يشارك في الانتخابات.. وأغلبية 2012 تغرد خارج السرب

كتب مصطفى كامل

بعد الحكم التاريخي للمحكمة الدستورية بحل مجلس الأمة، أعلن التحالف الوطني الديمقراطي أنه سيشارك في الانتخابات النيابية المقبلة بعد الحكم الذي وصفه بانه انتصار تاريخي للقضاء الكويتي، فيما أصرت أغلبية 2012 المبطلة على موقفها من المقاطعة، وأعلنت اتخاذ إجراءات تصعيدية ضد الحكم فيما يعد تغريدا خارج السرب.

وقال التحالف الوطني في بيان له أمس، إن حكم المحكمة الدستورية في الطعون الانتخابية للفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة، وضع نهاية لجدل دستوري حول مراسيم الضرورة بشكل عام ومرسوم تعديل النظام الانتخابي الى الصوت الواحد بشكل خاص، ليسجل القضاء الكويتي انتصارا تاريخيا ببسط رقابته القضائية على مراسيم الضرورة قاطعا الشك باليقين ان سلطة التشريع لا يمكن لها أن تكون منفردة وبعيدة عن الرقابة البرلمانية والقضائية».

وأضاف التحالف أن احترام الأحكام القضائية أحد سمات المجتمعات الديمقراطية مهما اختلف أو اتفق حولها، فلا يمكن للأحكام أن تأتي وفق الأهواء بالمطلق، ولا يقبل للقضاء أن يكون أسير التدخلات من أي طرف كان، وهو ما يدعونا الى التأكيد على الالتزام بأحكام المحكمة الدستورية في الطعون الانتخابية وإن جاءت بخلاف تطلعاتنا وأمانينا.

وأشار إلى أنه حرص منذ صدور مرسوم تعديل قانون الانتخاب «الصوت الواحد» على التمسك بالإجراءات الدستورية سواء برفض المرسوم انطلاقا من الشك الدستوري بصحته، وصولا الى ممارسة دوره السياسي الوطني في إعلان المقاطعة للانتخابات البرلمانية الماضية كاحد الأدوات السياسية للتعبير عن رفضه بتعديل النظام الانتخابي خارج إطار مجلس الأمة.

ومضى البيان قائلاً: «لقد جاء الحكم الدستوري الأخير ليؤكد ما ذهب اليه التحالف في موقفه السابق بأن مراسيم الضرورة لا يمكن لها أن تكون حقاً مطلقا لرئيس الدولة، او تكون خارج إطار الرقابة الدستورية، حين أكدت عدم دستورية مرسوم انشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات، إلا أن المحكمة قبلت بمسببات الضرورة التي أرفقت مع مرسوم تعديل النظام الانتخابي الى الصوت الواحد لتؤكد على دستوريته».

وأشار الى أن «قرار المحكمة الموقرة من دستورية مرسوم الصوت الوحد لا يغير من موقفنا السياسي تجاهه، فهذا النظام، وبرغم الشرعية الدستورية التي حصل عليها، إلا أنه سياسيا يعتبر ردة عن التطور الديمقراطي المأمول، ونكوصا على التوافق الحكومي النيابي حول قانون الانتخاب 2006/42 والذي جاء من رحم المطالبات الشعبية، وتعديا على حرية الشعب في اختيار النظام الانتخابي عبر ممثليه في مجلس الأمة، ويسهل من سيطرة المال السياسي على الانتخابات، ورسخ من التصويت الطائفي والقبلي والفئوي، ولعل مقاطعة الانتخابات ونجاحها كانت أبلغ رسالة سياسية برفض المرسوم».

وقال إنه أمام الواقع الجديد الذي فرضته المحكمة الدستورية، فإن التحالف الوطني الديمقراطي «يجدد التزامه بتطبيق الحكم، ويعلن مشاركته في الانتخابات المقبلة، سعيا نحو إقرار نظام انتخابي أكثر تقدما وتطورا وفق القوائم النسبية يحقق التطلعات الديمقراطية السليمة، ويقضي على التصويت القائم على المبدأ الطائفي والانتماء القبلي والفئوي، وصولا الى تحقيق حزمة قوانين باتت ملحة لاصلاح النظام السياسي في الكويت، وفي مقدمتها تعديل قانون المحكمة الدستورية بما يتيح للمواطن اللجوء اليها مباشرة، إقرار قانون لإشهار الأحزاب السياسية لتنظيم العمل السياسي، ضمان استقلالية القضاء عبر قانون جديد يطور من عمل السلطة القضائية، وتهيئة الأجواء والتشريعات اللازمة للانتقال الى النظام البرلماني المتكامل، بالإضافة قوانين تكفل ما أمكن من المساحة الواسعة لحرية التعبير عن الرأي».

محمد الصقر

■ احترام الأحكام القضائية أحد سمات المجتمعات الديمقراطية مهما اختلف أو اتفق حولها

وختم البيان بالقول أن المرحلة المقبلة «تتطلب عملا وطنيا حقيقيا ينتشل البلاد من أزمتها العميقة، ويعيد قطار الديمقراطية الى السكة بعد أن انحرفت عنها، وهي مرحلة اختبار جديدة وجدية لكافة الأطراف للدفع نحو دولة دستورية مدنية أساسها النظام الديمقراطي، تحقق من خلالها الاصلاحات العامة، وتحتضن جميع فئات المجتمع بمختلف ألوانهم وطوائفهم للمساهمة في عملية البناء والتنمية».

أحمد السعدون

■ السعدون: الأيام المقبلة ستشهد آلية جديدة للحراك السياسي بمشاركة المجاميع والقوى السياسية

من جانبه، عقد رئيس مجلس الأمة السابق أحمد السعدون مؤتمراً صحافياً في ديوانه جاء بعد اجتماع مغلق لكتلة الأغلبية لإعلان بيانها وموقفها من حكم المحكمة الدستورية وذلك لتدارس الخطوات المقبلة للكتلة تحديدا ولحراك المعارضة بشكل عام، حيث أعلن السعدون من خلال المؤتمر الصحفي عن تأكيد الكتلة استمرار مقاطعة أي انتخابات تجرى وفقا لمرسوم الصوت الواحد.

كما أعلن السعدون من ديوانه أن الأيام المقبلة ستشهد آلية جديدة للحراك السياسي بمشاركة المجاميع والقوى السياسية والشبابية.

عبدالحميد دشتي

■ دشتي: بعد حكم «الدستورية» لا يجوز لأحد الطعن بشخصي.. وعلى الحكومة تعويض النواب

هشام البغلي

■ البغلي: من يريد الاستمرار بالمقاطعة والتحريض هدفه شل وإيقاف التنمية في البلد

واضاف السعدون: معركة المحافظة على الدستور ستكون طويلة وتتطلب تكاتف جميع الشعب الكويتي، وإذا كنا قاطعنا الانتخابات السابقة فالمقاطعة في المرحلة القادمة ستكون أوجب.

إلى ذلك، اكد النائب في المجلس المبطل 2 عبد الحميد دشتي ان الجزء الاكبر من الطعون الذي حصل على عدم قبول كان فيه منها ما يخصه، مشيرا الى ان هذا حكم محكمة دستورية وبالتالي لا يجوز لاحد بعد ان يطعن على شخصه بانه سيء السمعة.

وقال في مؤتمر صحافي عقده في مجلس الامة ان هناك الكثير من الامور كان يفترض التوقف عندها لكن نتيجة للحكومة التعيسة فلم تجد المحكمة من سبيل سوى ان تبطل الانتخابات.

واضاف ان ابطال مجلسين نتيجة اخطاء اجرائية فهذا يعد بمثابة فخاخ وضعت.

وطالب المستشارين والمعنيين في ابداء الراي الدستوري والقانوني اذا لم يكونوا على درجة من الفهم ان ياتوا بمنظمات دولية تنظم الانتخابات والامور.

واردف دشتي: هل يعقل ونحن نواب نمثل الامة ان نسكت على العبث بارادة الامة، موضحا انه يتبنى ويتمنى على نواب المجلس المبطل ٢ بان يتبنوا معه ذلك السقف من المطالب الاتية :

محاكمة المتسببين فورا ابتدا من رئيس الوزراء ومن اعانه من وزراءه ورئيس الفتوي والتشريع ومستشاري مجلس الوزراء الذين كان لهم دور او خط حرف في اي اجراء اثناء المرحلة الانتخابية او اصدار مراسيم الضرورة ذات الصلة والضرورة بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات.

الصرف بملايين الدنانير علي الحملات الانتخابية من قبل مرشحي مجلس الامة وبعد ذلك يبطل المجلس فهذا يسبب ضرر يلحق بمن انتخبوا نوابا للامة وهناك علاقة سببية ولذلك التعويض لمن لحقه ضرر مستحق وعليه يجب تعويض كل نائب كان في مجلس الامة المبطل 1و2.

الدعوة فورا لانتخابات خلال 60 يوما وفق نص المادة 107 من الدستور دون تباطؤ محذرا من اللف والدوران والمراوغة من مجلس الوزراء حتى نصبح امام اشكالية عودة مجلس 2009 لاجل ان يقترح صوتين، مبينا ان الصوت الواحد تم تحصينه وكفي الله المؤمنين القتال، محذرا من التلاعب بالمدة الزمنية واذا تم ذلك فهذا مخطط سئ النية لعبث اخر.

واوضح دشتي انه حال عدم تلبية المطالب سالفة الذكر فانه يدعو انفسه والنواب في المجلسين المبطلين 1 و2 بمخاطبة الشعب ان يقاطعوا الانتخابات القادمة لان ذلك يعني اننا امام مخطط سوء نية مع سبق الاصرار والترصد علي المضي بهذه الألاعيب بادرة الامة، وعليه اكد انه سوف يدعوا الي اجراء تعديل علي القانون رقم 14 لسنة 1973 بتشكيل المحكمة الدستورية بان يكون ضمن تشكيلها ممثلين للامة من اخيارها.

واضاف انه سوف يدعوا ايضا لتفعل المادة 95 من الدستور التي اعطت اصل الاختصاص للفصل في صحة العضوية لمجلس الامة، مشيرا إلى ان اعضاؤه تنازلوا عن هذا الحق بحسن نيه لجهة قضائية هي المحكمة الدستورية لكن مع تكرار الابطال لمرتين يجب ان يعود الامر لأصله نظرا لوجود الثقافة الجديدة في الطعون الانتخابية والابطال.

وشدد علي ضرورة الاستقرار في المرحلة القادمة، كاشفا ان مكتبه للمحاماه مستعد لاستقبال كافه قضايا التعويض دون مقابل من نواب المجلسين المبطلين لرفع قضايا علي الدولة، مطالبا الحكومة الا تحملهم على الجوء للقضاء وان تعوض كل النواب في المجلسين المبطلين بمبادرة منها بسبب عبثها.

بدوره، قال النائب هشام البغلي انه بعد حكم المحكمه الدستوريه فقد طويت صفحة وبدات صفحة جديدة ناصعه ستفتح ان شاء الله في تاريخ الكويت وعلى الجميع احترام الموؤسسة القضائية الشامخة المشهود لها بالنزاهة.

واضاف البغلي في تصريح صحافي انه لاحجة بعد اليوم لمن شكك واتهم، مشيرا الى ان من يريد الاستمرار بالمقاطعة والتحريض فهدفه اصبح واضح للعيان الا وهو استمرار المحاولات لشل وايقاف التنمية في هذه البلد.

الأمانة العامة تمهل سكرتارية الأعضاء حتى الخميس المقبل للالتحاق بوظائفهم الأصلية

أبلغت الأمانة العامة لمجلس الأمة سكرتارية الأعضاء الذين مازال ندبهم مستمرا بإعطائهم مهلة حتى الخميس المقبل الذي يوافق 20 من يونيو الجاري للالتحاق بوظيفتهم الأصلية وإنهاء ندبهم وذلك بعد صدور مرسوم حل المجلس.

وأوضحت الأمانة العامة أن البصمة المتعلقة بإثبات الحضور موجودة حتى اليوم المذكور.

ويأتي هذا الإجراء تطبيقاً للائحة الداخلية لمجلس الأمة وقانون الخدمة المدنية والقوانين المعمولة لهما ، واستنادا إلى حكم المحكمة الدستورية رقم 15 لسنة 2012 الصادر بجلسة 16 يونيو 2013 بإبطال عملية الانتخاب التي تمت في 1 / 12 / 2012.